

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 4-28 كانون الثاني/يناير 2022

تنفيذ خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لإستعراض المعاهدة عام 2010

تقرير مقدم من تركيا

- 1 - تقدم جمهورية تركيا تقريرها الوطني هذا وفقا للمتطلبات المنصوص عليها في الإجراء 20 من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010 (NPT/CONF.2010/50 (Vol. I)). وتتص خطة العمل المذكورة على ما يلي: "ينبغي للدول الأطراف أن تقدم، في إطار عملية الاستعراض المعززة للمعاهدة، تقارير منتظمة عن تنفيذ خطة العمل هذه وتنفيذ الفقرة 4 (ج) من المادة السادسة من مقرر عام 1995 المعنون "مبادئ وأهداف لعدم انتشار الأسلحة ونزع السلاح النوويين"، وعن الخطوات العملية المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام 2000، مع الإشارة إلى فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة 8 تموز/يوليه 1996".
- 2 - ويتضمن هذا التقرير موجزا للأنشطة والأعمال التي تقوم بها تركيا، باعتبارها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، وذلك من أجل الإسهام في الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، والاستخدامات السلمية للطاقة والتكنولوجيا النوويتين. وترى تركيا أن الركائز الثلاث للمعاهدة تكتسي الأهمية نفسها بالتساوي.
- 3 - وتتبع تركيا سياسة أمنية دولية فيما يتعلق بتدابير عدم الانتشار وتؤيد التخفيض التدريجي للأسلحة النووية وإزالتها نهائيا، بما يتفق مع التزاماتها الناشئة عن كونها طرفا حليفا لمنظمة حلف شمال الأطلسي.
- 4 - وتعتبر تركيا معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمثابة الدعامة الرئيسية لنظام عدم الانتشار على الصعيد العالمي والأساس الذي ينهض عليه السعي من أجل نزع السلاح النووي. وتظل تركيا، باعتبارها بلدا طرفا في جميع الصكوك والأنظمة الدولية لعدم الانتشار، ملتزمة بالتنفيذ الكامل للمعاهدة بركائزها الثلاث وبالمضي في تعزيزها.



5 - وتمثل أولوية تركيا في التمسك بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها صكا رئيسيا لتوطيد السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي وفي تعزيز عالميتها. وحدد مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها لعام 1995 وخطة العمل لعام 2010 الأهداف الرئيسية في الركائز الثلاث.

الركيزة الأولى - نزع السلاح النووي (الإجراءات من 1 إلى 22)

6 - تلتزم تركيا التزاما راسخا بهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وتعمل بنشاط من أجل تحقيق هذا الهدف. وقد برهنت على التزامها المستمر بمبدأ نزع السلاح الشامل الذي لا رجعة فيه والذي يمكن التحقق منه عن طريق البيانات ودعم القرارات في مختلف المنابر الدولية التي تشمل هذه الدورة الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واللجنة الأولى للجمعية العامة، وهيئة نزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح.

اتخاذ مبادرات لتعزيز عملية نزع السلاح

7 - تركيا عضو في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح التي تهدف إلى تعزيز تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتعزز هذه المبادرة الهدف النهائي المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية من خلال تنفيذ خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2010 بطريقة عملية. وتعمل المبادرة بنشاط على جميع ركائز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، قدمت المبادرة ورقات عمل إلى اجتماعات الدورة الاستعراضية الحالية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بشأن الشفافية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وإلغاء حالة التأهب، وكوريا الشمالية، والتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، والضمانات، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقدمت المبادرة ورقة شاملة تتيح مجالاً للاتفاق إلى المؤتمر الاستعراضي العاشر للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

8 - وشاركت تركيا أيضا في المناقشات في إطار مبادرة تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي للمساعدة على إيجاد سبل لتعزيز جهود نزع السلاح. وهي مستعدة للمساهمة في إجراء مزيد من المناقشات في إطار المبادرة.

الشفافية

9 - تعتقد تركيا أن هناك حاجة أكبر إلى معلومات أكثر تفصيلا عن الأسلحة النووية من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية. وفي هذا السياق، فإن المعلومات الإضافية عن الأسلحة النووية غير الاستراتيجية ستمثل أيضا تديرا هاما للأمن وبناء الثقة، وستيسر إحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح النووي.

المحادثات الجديدة المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية

10 - ترحب تركيا بتمديد الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لمعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الجديدة (معاهدة ستارت الجديدة) حتى 5 شباط/فبراير 2026، وتشجع على مواصلة الحوار بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف توسيع نطاق هذه الترتيبات للمساهمة في الاستقرار الاستراتيجي.

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

- 11 - وقّعت تركيا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام 1996 وصدّقت عليها في عام 2001. وتولي تركيا أهمية قصوى لبدء نفاذ المعاهدة في أقرب وقت ممكن. وتهيب تركيا بجميع الدول أن تؤيد وتحافظ على الوقف الاختياري للأسلحة النووية والتجارب التجريبية وأي تجارب نووية أخرى. وتشجع تركيا جميع الدول، ولا سيما بقية الدول المدرجة في المرفق 2، المطلوب توقيعها وتصديقها على المعاهدة كي تدخل حيز النفاذ، على إتمام توقيعها وتصديقها في أقرب وقت ممكن.
- 12 - وتشجع تركيا على إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ على أساس وطني. وشاركت تركيا أيضا في إعداد ورقة عمل بشأن المعاهدة (NPT/CONF.2020/PC.I/WP.3)، قدمتها مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح إلى اللجان التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي العاشر الذي انعقد في عام 2017 في فيينا، وفي عام 2018 في جنيف، وفي عام 2019 في نيويورك.
- 13 - وشاركت تركيا في تقديم قرار الجمعية العامة 87/75 المتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وصدّقت تأييدا له.
- 14 - وأسهمت تركيا على أساس طوعي في مشروع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يسر مشاركة خبراء من البلدان النامية في الاجتماعات التقنية للجنة التحضيرية في السنوات السابقة.
- 15 - وشاركت تركيا في مؤتمر المادة الرابعة عشرة الذي عقد أثناء عملية استعراض عام 2020، وألقت خطابات وطنية، وأعربت عن آرائها بشأن هذه المسألة. وأخيرا، شاركت تركيا في مؤتمر المادة الرابعة عشرة الذي عقد في أيلول/سبتمبر 2021، وانضمت إلى الإعلان الوزاري للمؤتمر. وأدلت تركيا أيضا ببيان وطني خلال المؤتمر.
- 16 - ولدى تركيا محطة لنظام الرصد الدولي توفر البيانات بانتظام لمركز البيانات الدولي التجريبي، في فيينا. ولدى تركيا نظام اتصالات وتعاون راسخ مع المركز.

معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية

- 17 - صوتت تركيا لصالح معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى (المقرر 515/75). وترحب تركيا بالعمل الذي قام به فريق الخبراء الحكوميين وفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.
- 18 - وتعتقد تركيا أن هذه المعاهدة ستشكل إسهاما أساسيا وخطوة نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، ونحن لا نزال ملتزمين بالعمل بنشاط وبطريقة بناءة لتحقيق تلك الغاية. وتعتقد تركيا أن مؤتمر نزع السلاح هو المقام الأكثر ملاءمة للتفاوض بشأن هذه المعاهدة. وخلال اجتماعات مؤتمر نزع السلاح، تؤيد تركيا الشروع في إجراء مفاوضات بشأن وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

مؤتمر نزع السلاح

- 19 - تؤيد تركيا، باعتبارها عضواً في مؤتمر نزع السلاح، إنشاء هيئة فرعية في المؤتمر لمعالجة مسألة نزع السلاح النووي في سياق برنامج عمل موضوعي. ومن المتوقع أن تعطي هذه الهيئة الفرعية داخل المؤتمر للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.
- 20 - وشاركت تركيا في المناقشات المواضيعية لمؤتمر نزع السلاح بشأن بنود جدول الأعمال بطريقة بناءة من أجل معالجة جملة من المسائل، من بينها نزع السلاح النووي.

التحقق

- 21 - شاركت تركيا في تقديم قرار الجمعية العامة 516/75 بشأن التحقق من نزع السلاح النووي وصوتت لصالحه، وهي تؤيد عمل فريق الخبراء. وترى تركيا أن قدرات التحقق النووي المتعددة الأطراف ضرورية لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.
- 22 - ومن هذا المنطلق، تشارك تركيا في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي.

الجهود الوطنية المبذولة دعماً لوضع معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية

- 23 - يمثل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وفقاً للترتيبات المتفق عليها بحرية بين بلدان المنطقة المعنية تدبيراً هاماً من تدابير عدم الانتشار ونزع السلاح. ولذا تؤيد تركيا إنشاء مناطق من هذا القبيل.
- 24 - ويشكل عقد مؤتمر دولي بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أحد الالتزامات الحيوية المتعلقة لمؤتمر الاستعراض لعام 1995. وفي هذا السياق، تؤيد تركيا عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل النووية في الشرق الأوسط، تحضره جميع دول المنطقة.
- 25 - وصوتت تركيا لصالح القرارات المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وكان آخرها في عام 2020 (قرار الجمعية العامة 33/75).
- 26 - وقدمت مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح تقريراً إلى اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام 2017، بعنوان "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط". وقدمت تركيا آراءها بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، الواردة في الوثيقة (A/73/182 (Part I)، عملاً بقرار الجمعية العامة 24/72.
- 27 - ورحبت تركيا بعقد المؤتمر في الفترة من 18 إلى 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في نيويورك، عملاً بقرار الجمعية العامة 546/73، وتشير إلى أن الدورة الثانية للمؤتمر ستعقد في الفترة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 3 كانون الأول/ديسمبر 2021. وتأمل تركيا أن تحقق عملية المؤتمر نتائج ملموسة، بمشاركة جميع الأطراف المعنية في نهاية المطاف.

الركيزة الثانية - عدم الانتشار النووي (الإجراءات من 23 إلى 46)

الأمن النووي والضمانات النووية

- 28 - تضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور محوري في الأمن النووي والضمانات النووية. ولذلك، تقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية ضمان حصول الوكالة على الدعم السياسي والتقني والمالي اللازم لتنفيذ ولايتها بفعالية بموجب نظامها الأساسي، على النحو الذي عهدت به هيئاتها السياسية.
- 29 - وتقيم تركيا حوارا وتعاونًا وثيقين مع الوكالة بشأن تطوير البنية التحتية للطاقة النووية في البلد. وتستفيد تركيا من الخدمات الاستشارية للوكالة على أساس احتياجات تركيا ومتطلباتها. وفي هذا السياق، طلبت تركيا من الوكالة استشارات الخدمة الاستشارية الدولية الخاصة بالحماية المادية، ومن المقرر أن توفد بعثة الخدمة الاستشارية في الفترة من 1 إلى 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وعقدت تركيا أيضا اجتماعا لاستعراض خطة العمل المتكاملة في الفترة من 28 إلى 30 أيلول/سبتمبر 2021.
- 30 - وتركيا طرف في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية منذ عام 1985، وقد صدّقت أيضا على تعديلها لعام 2005. وقد أودع صك التصديق عليها لدى الوكالة في 8 تموز/يوليه 2015. وتركيا طرف أيضا في اتفاقية باريس المتعلقة بالمسؤولية المدنية في مجال الطاقة النووية. واعتمد البرلمان بروتوكول اتفاقية باريس لعام 2004 في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021، ولا تزال عملية التصديق جارية.
- 31 - وتركيا من الدول الأطراف الأولى التي وقّعت على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وهي طرف في الاتفاقية منذ إيداع صك التصديق عليها في 24 أيلول/سبتمبر 2012.
- 32 - وتمثل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصرا حيويا من النظام العالمي لعدم الانتشار. ويشكل اتفاق الضمانات الشاملة وبروتوكوله الإضافي أداتين أساسيتين ترسيان معيارا متينا للتحقق. وتهيب تركيا بالدول التي لم توقع وتصدّق بعدُ على اتفاقاتها للضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية الملحقة بها ولم تطبقها أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.
- 33 - وقد أبرمت تركيا اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي الملحق به كليهما مع الوكالة. ويمثل الاستنتاج العام الذي تم الحصول عليه من الوكالة في عام 2012، والذي يؤكد أن جميع المواد النووية في البلد ظلت تستخدم في أنشطة سلمية، شهادة على المعايير العالية التي بلغها نظام المساءلة عن المواد النووية ومراقبتها في تركيا. وقد دخل اتفاق الضمانات المبرم مع الوكالة حيز التنفيذ منذ عام 1981، ولا يزال البروتوكول الإضافي ساري المفعول منذ عام 2001. ومن المقرر إيفاد البعثة التحضيرية لضمانات الوكالة والخدمة الاستشارية الخاصة بالنظام الحكومي لحصر المواد النووية ومراقبتها في عام 2022. وكانت تركيا أيضا من بين الدول الرائدة في مشروع المبادرة الشاملة لبناء القدرات (COMPASS)، الذي يهدف إلى تعزيز تنفيذ الضمانات والنظام الحكومي لحصر المواد النووية ومراقبتها لدى الدول.
- 34 - وتحرص تركيا على ألا تساعد صادرات المواد النووية في استحداث أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى. وتتبع تركيا أحدث ممارسات مراقبة الصادرات التي تتوخاها الآليات الرائدة لمراقبة الصادرات. وفي هذا السياق، فإن تركيا عضو في كل من مجموعة موردي المواد النووية ولجنة زانغر، وهي تطبيق بصرامة قواعد قائمتي مراقبة مجموعة موردي المواد النووية، الجزء 1 والجزء 2، وقائمة لجنة زانغر الموجبة لتطبيق الضمانات، فضلا عن المرفقين 1 و 2 للبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

مبادرات دولية أخرى

- 35 - تركيا عضو في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، وهي آلية تكميلية هامة تضاف إلى الآليات المكرسة في مختلف الصكوك الدولية. ويضيف الطابع المميز للمبادرة قيمة لنظامنا الشامل للآليات الدولية لمكافحة الانتشار.
- 36 - وتركيا عضو في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي التي أنشئت في عام 2006 بهدف تعزيز القدرة على منع الإرهاب النووي وكشفه والتصدي له.
- 37 - وشاركت تركيا أيضا في مؤتمرات قمة الأمن النووي المعقودة في عام 2010 (واشنطن)، و 2012 (سول)، و 2014 (لاهاي)، وأخيرا في عام 2016 (واشنطن)، وأيدت الإجراءات والقرارات المتعلقة بالأمن النووي.
- 38 - وشاركت تركيا بنشاط في المؤتمرات الدولية للأمن النووي في السنوات 2013 و 2016 و 2020.

قرار مجلس الأمن 1540 (2004)

- 39 - تعتبر تركيا مبادرات مكافحة الانتشار المتعددة الأطراف آليات تعاونية طوعية هامة تكمل الصكوك الدولية القائمة وأنظمة مراقبة الصادرات.
- 40 - وفي 27 كانون الأول/ديسمبر 2020، اعتمدت الجمعية الوطنية التركية الكبرى قانون مكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل (القانون رقم 7262) الذي دخل حيز النفاذ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. ويحدد القانون الإجراءات والمبادئ المتعلقة بتنفيذ الجزاءات التي نص عليها مجلس الأمن في قراراته المتعلقة بمنع تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- 41 - وتؤيد تركيا تأييدا تاما تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004) وتقديم تقاريرها إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية. وتواصل تركيا العمل بنشاط على تعزيز أهداف القرار 1540 (2004) وتؤيد عمل اللجنة. وقد تمت الموافقة على مصفوفة تركيا المحدثة للجنة القرار 1540 لعام 2020 وتم إصدارها على الموقع الشبكي للجنة.
- 42 - وتعمل تركيا بدقة شديدة على تنفيذ قوائم مراقبة الصادرات النووية في التشريعات والأنظمة الداخلية. وتوفر الاجتماعات المنتظمة مع الوزارات والمؤسسات المعنية خطة تعاون بين الجهات صاحبة المصلحة في مجال مراقبة الصادرات.

الركيزة الثالثة - الاستخدامات السلمية للطاقة النووية (الإجراءات من 47 إلى 64)

- 43 - تنتزل الطاقة الآمنة والموثوقة والميسورة التكلفة والمستدامة بيئيا في صميم استراتيجيات التنمية في تركيا، التي تحترم جميع الاتفاقات والقواعد ذات الصلة بشأن سلامة وأمن المرافق والمواد النووية ونقلها.
- 44 - وإذ تضع تركيا في اعتبارها المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تكفل حق جميع الأطراف في المعاهدة غير القابل للتصرف في تطوير البحوث وإنتاج الطاقة النووية والاستفادة منها في الاستخدامات السلمية دون تمييز ووفقا للمادتين الأولى والثانية من المعاهدة، فإنها تؤيد الاستخدامات السلمية للطاقة والتكنولوجيا النوويتين.

- 45 - وتشمل الاستخدامات السلمية العلوم والتكنولوجيا النووية، والتطبيقات الطبية، والزراعة، والتعدين، والعديد من المجالات الأخرى. وتتعاون تركيا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذه المجالات من خلال المساعدة التقنية والاستشارات.
- 46 - وتولي تركيا الأولوية، فيما يتعلق بتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، للتعاون الوثيق مع الوكالة من خلال المشاريع والأنشطة والاجتماعات المشتركة. فالاحتياجات المتزايدة بسرعة من الطاقة والحاجة الملحة إلى التعامل مع أمن إمدادات الطاقة تجبر تركيا على إثراء وتنويع مزيجها الوطني من مصادر الطاقة بالطاقة النووية.
- 47 - وقد شرعت تركيا في تنفيذ برنامج للطاقة النووية يهدف إلى تلبية الاحتياجات المتزايدة من الطاقة بطريقة مستدامة ومراعية للبيئة. ويتمثل هدف تركيا في أن تتمكن من أن تستمد نسبة تبلغ 10 في المائة من إنتاجها من الكهرباء عن طريق الطاقة النووية بتشغيل جميع وحدات محطة أكويو للطاقة النووية.
- 48 - وقد تم صب الخرسانة الأولى للوحدة 1 من محطة أكويو للطاقة النووية في 3 نيسان/أبريل 2018. وصدر ترخيصان لبناء وحدتين الثانية والثالثة في آب/أغسطس 2019 وتشرين الثاني/نوفمبر 2020، على التوالي. ولا تزال أنشطة تشييد الوحدات الثلاث مستمرة. أما الوحدة الرابعة، فقد منحت السلطة التنظيمية النووية ترخيص بنائها في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وقد تم تركيب وعاء المفاعل في الوحدة 1.
- 49 - وعقب إنشاء السلطة التنظيمية النووية في تموز/يوليه 2018، واصلت الوكالة التركية للطاقة والبحوث النووية والمعدنية والسلطة التنظيمية النووية تعاونهما مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمعالجة جميع المسائل المتعلقة بالسلامة والأمن النوويين من أجل التشغيل الآمن والمأمون للمحطة وفقا لقواعد الوكالة المتعلقة بالضمانات. ولا تزال الاستعدادات جارية لتشغيل محطة توليد الكهرباء. ومن المقرر عقد اجتماع تحضيري لفريق استعراض السلامة قبل التشغيل وبعثة خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة في عام 2022. وفي عام 2020، أعيد تنظيم هيئة الطاقة الذرية التركية السابقة بحيث عدت بمثابة معهد أبحاث للطاقة النووية، مسؤول عن تصريف النفايات المشعة على الصعيد الوطني، وأعيد تسميتها لتصبح الوكالة التركية للطاقة والبحوث النووية والمعدنية.
- 50 - وبما أنه يحق لكل دولة أن تضع سياساتها الوطنية الخاصة بها في مجال الطاقة، بما في ذلك سياسات دورة الوقود، وفقا لاحتياجاتها الوطنية ومع مراعاة الالتزامات الدولية ذات الصلة، فإن تركيا ملتزمة بتنفيذ أعلى معايير السلامة والأمن، وكذلك الضمانات الفعالة التي تتطوي على شفافية كاملة، فيما يتصل ببرامجها للطاقة النووية في كافة مراحلها. وتعمل تركيا بالتعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأعضاء فيها أثناء إطلاق برنامجها للطاقة النووية.
- 51 - وتثابر تركيا على اتباع قواعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بسلامة وأمن إدارة الوقود المستهلك وإدارة النفايات المشعة وجميع الأنظمة الأخرى ذات الصلة. وقد وافق البرلمان التركي في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021 على الاتفاقية المشتركة بشأن أمن التصرف في الوقود المستهلك وأمن التصرف في النفايات المشعة. ولا تزال إجراءات بدء نفاذها جارية. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت وزارة الطاقة والموارد الطبيعية في كانون الأول/ديسمبر 2020 الخطة الوطنية للنفايات المشعة.
- 52 - وتتخذ تركيا أيضا جميع الاحتياطات اللازمة بتعزيز نظامها الوطني للأمن النووي لحظر الهجمات المسلحة على المنشآت النووية أثناء تشغيلها أو بنائها أو منع الأخطار المحدقة بها.

53 - وتقدم تركيا مساهمات منتظمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي فئة "الجهات المساهمة الممتازة" في صندوق التعاون التقني. وتقدم تركيا مساهماتها في الميزانية العادية للوكالة في موعدها، وتقدم تبرعات أو مساهمات عينية لأنشطتها ومشاريعها.
